توصيات لإعمار الأهوار

1- وضع احصاء سكاني لتحديد المهجرين قسرياً من الأقليم الى ضواحي المراكز الحضرية واعداد العوائل الراغبة في العودة .
2- تحديد المناطق المنتجة اقتصادياً وأنواع الإنتاج الصناعي والزراعي.
3- تصنيف المواقع التراثية وتحديد المواقع الطبيعية واعتبارها محمية وطنيا وتحديد مواقع لإقامة حدائق عامة ضمن المواصفات الدولية.
4- اجراء دراسات تحليلية وعلمية وبيئية على التربة والمياه للتأكد من سلامتها.
5- تطوير مقام النبي ابراهيم عليه السلام في أور وجعله محجاً عالمياً للمؤمنين
6- جمع الدراسات الاكاديمية في الجامعات العراقية حول الأهوار وتبويبها بشكل منفصل في مكتبة مختصة.
7- تقديم دراسة حول نظام الاستيطان السكاني في الأهوار مع مراعاة الموروث الاجتماعي.
8- تخصيص حصة مائية للأهوار لغرض تأهيل المشهد الطبيعي للقرى داخلها.
9- المباشرة بتطوير البنية التحتية للمنطقة بالتعاون مع الوزارات المختصة كافة.
10- دعوة مكاتب استشارية هندسية عراقية وعالمية متخصصة في العمارة الطبيعية مع اختصاص تخطيط وتصميم مدن واقامة مسابقات ضمن مواصفات عالمية لإعمار الاقليم مع استشارة متخصصين في البيئة والتنوع الحيوي وممثلين عن أهالي المنطقة والآثار والسياحة آخذين بنظر الإعتبار استخدام الموارد المحلية وتطوير تقنياتها والبعد التاريخي والاجتماعي وادخال التكنولوجيا الحديثة.
11- قيام وزارة السياحة والآثار بإدخال الأهوار ضمن خطتها للتنمية السياحية حيث تشتهر هذه المنطقة كبيئة فريدة تشجع الصفات المناخية فيها على تطوير السياحة الشتوية، والتنوع الحيوي، والمسطحات المائية على ممارسة هواية الصيد وركوب القوارب، أمّا الصناعات اليدوية والحرفية والآثار فتعتبر من عوامل الجذب السياحي .

وبذلك نساهم معاً بإحياء منطقة متضررة وصفت بانها فينيسيا العراق ووصفها بعض الباحثين بأنّها الفردوس المفقود في جنوب العراق فيما أشارت النصوص القديمة اليها بأنّها جنة عدن.

صون وإدارة الأهوار

أنّ كلاً من اتفاقية التراث العالمي والإهتمام العام بمجال الصون يقترحان أنّه لغرض حصول الأهوار واستعادتها لجزء على الاقل من فعاليتها الوظيفية البيئية فأنّها تحتاج لإدارتها بصورة فعّالة استناداً الى أهداف إدارة محددة بشكل واضح. يوضح هذا القسم بصورة أكثر تفصيلاً متطلبات الإدارة حسب اتفاقية التراث العالمي ويستمد المعلومات من مبادرات الإدارة الماضية والحالية في الأهوار والعمل على تطوير عملية تخطيط للإدارة وطريقة لترسيم الحدود والتي يمكن تبنيها فيما بعد من قبل فريق التخطيط للإدارة. بعض المسائل المهمة المحددة مثل مشاركة المجتمعات المحلية.

متطلبات الصون والإدارة وفقاً لاتفاقية التراث العالمي

يطرح الإطار رقم 6.1 المتطلبات الأكثر اهمية فيما يخص صون وإدارة مواقع التراث العالمي حسب المبادئ التوجيهية لاتفاقية التراث العالمي. ان هذا يعني بأن خطة الإدارة لأي موقع تراث عالمي مستقبلي يجب ان تشير بشكل محدد الى القيمة الإستثنائية العالمية تحت معايير الطبيعة السابع (7) والتاسع (9) والعاشر (10)، كما يجب عليها أن توضح كيف يمكن للإدارة المخطط لها السيطرة على الضغوط والمهددات المحددة في هذا القسم الى جانب تحديات السلامة العامة. توضح الفقرة رقم 96 أمّا بحفظ السلامة الحالية للممتلك من خلال الإدارة أو بتطوير نظام إدارة يهدف الى تعزيز سلامة الممتلك في المستقبل. أنّ هذا يعني على العموم بأنّ خطة الإدارة لأي ممتلك تراث

عالمي مستقبلي يمكن أن تتابع عملية إنعاش الأهوار كأحد مواضيعها. أما الفقرة 97 فتبين بوضوح أنّه ليس من الكافي القيام بكتابة خطة إدارة وترسيم حدود الممتلك، ولكن يجب إظهار كيف سيتم تفعيل هذه الخطة من خلال إظهار الموافقات التشريعية والتنظيمية الضرورية والدعم السياسي والقدرة المؤسساتية لعملية الإدارة، ومن خلال التكامل السليم لنشاطات الإدارة التقليدية الحالية.

مبادرات الإدارة الحالية والسابقة في الأهوار

استناداً الى لمتطلبات الإدارة حسب المبادئ التوجيهية لاتفاقية التراث العالمي وعملية تحليل، يهدف هذا القسم الى تقييم المبادرات الحالية والماضية في مجال إدارة التنوع الحيوي والنظام البيئي في الأهوار. إنّ السؤال الاجمالي الذي يقودنا هو الى أي مدى وبأية وسائل يمكن لهذه المبادرات مع الخطط الناتجة عنها أن تساهم في وضع نظام إدارة للتراث العالمي في الأهوار.

معايير تقييم مبادرات وخطط الإدارة الحالية والسابقة

بشكل أكثر تحديداً، تم تقييم الخطط والمبادرات الحالية استناداً للمعايير التالية والتي هي بدورها تستند الى مبادئ وارشادات عامة لخطط إدارة المناطق المحمية، كما تستند الى مبادئ توجيهية خاصة بالتخطيط لإدارة مواقع التراث العالمي International Union for Conservation of Nature (IUCN) الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة.

1. وصف قيم المنطقة المستهدفة :هل يوجد وصف مناسب لقيم المنطقة المستهدفة (من ضمنها القيم الجمالية وقيم النظام البيئي والتنوع الحيوي) استناداً الى أفضل المعلومات المتوفرة.
2. الرؤية وأهداف الإدارة :هل تستند الخطة الى رؤية وأهداف واضحة للإدارة ومدعّمة بتحليل للقيم التي هي بحاجة للصون في الأهوار وتحليل للضغوط والمهددات المؤثرة على هذه القيم؟ هل ينسجم تحليل القيم والضغوط /المهددات تلك تحليل القيمة الإستثنائية؟
3. دعم المعنيين :ما هي الجهات أو الأشخاص الذين وافقوا على أهداف الإدارة التي قدمتها الخطة؟ هل يمثلون إجماع موثق للمعنيين من ذوي العلاقة أم أنّهم يعبرون فقط عن رأي الأشخاص الذين وضعوا الخطة.
4. الإطار المنطقي للخطة: هل تشير تدخلات الإدارة التي تقترحها الخطة بصورة واضحة الى أهداف وقيم وضغوط وتهديدات للإدارة.
5. نوعية الأهداف: هل تحقق أهداف الإدارة التي تقترحها الخطة المتطلبات التالية التي يشكل مجموع أحرفها الأولى كلمة SMART (أي هل أنّ الأهداف محددة Specific، قابلة للقياس Measurable، قابلة للتحقيق Attainable، ذات صلة Relevant، مرتبطة بزمن Time-oriented هل هناك خطة متابعة.
6. الممارسات الفضلى: تتفق الأدوات والطرق المستخدمة أو المقترحة من قبل الخطة مع أفضل الممارسات عالمياً.
7. ترسيم الحدود: كيف يتم ترسيم الحدود لوحدات الإدارة المقترحة من قبل خطة تقسيم وتحديد الحدود؟ وماهي العلاقة بين المنظور الجغرافي للخطة أو مبادرة إيجاد ممتلك تراث عالمي مستقبلي.
8. التوعية بإطار الخطة: هل تتفق الخطة مع القانون العراقي الحالي؟ هل تتضمن الخطة أهداف تعالج المتطلبات القانونية والمؤسساتية والمالية والموارد البشرية المتعلقة بتطبيق الخطة؟ هل الخطة مندمجة مع الخطط أو الإستراتيجيات الحالية الاخرى؟ هل تأخذ الخطة بعين الإعتبار إمكانية التطبيق على المستوى السياسي وهل توصي بخطوات لضمان تحقيق هذه الامكانية.
9. التنفيذ: هل يتم تطبيق الخطة حالياً، وإذا كان الجواب نعم، ما هي نسبة نجاحها.

مبادرات الإدارة الحالية والسابقة

باستثناء بعض متنزهات الحياة البرية الصغيرة غير واضحة الوظيفة والحالة والتي هي تحت إشراف وزارة الزراعة (مثل محمية الصافية للحياة البرية Assafia Wildlife Park في جنوب هور الحويزة) فأنّه لا توجد

مبادرات إدارية موثقة ومخطط لها تهدف لحماية سلامة النظام البيئي وتنوعه الحيوي ولأي جزء من الأهوار من الفترة التي سبقت عام 2003. يذكر أول تقرير يقدمه العراق لاتفاقية التنوع الحيوي عدم وجود أي مناطق محمية Protected Areas (PAs) تعود لأية فئة من الفئات الإدارية للإتحاد الدولي لحماية الطبيعة في العراق. يمكن إطلاق مصطلح الإدارة على عملية تجفيف الأهوار في النصف الثاني من القرن العشرين وبالتحديد في عقد التسعينات، ولكن من الواضح أنّها لم تكن تهدف الى صون النظام البيئي أو التنوع الحيوي.

تم إطلاق عدد من المبادرات التي هدفت الى الإدارة البيئية للأهوار منذ عام 2003 ووضعت عدة خطط للإدارة لجميع اجزاء الأهوار منذ إعادة غمرها في عام 2003، ولكن في الوقت ذاته فأنّ عمليات إدارة النظام البيئي وإدارة الصون المخطط لها كانت قليلة أو معدومة لحد الان.

قدمت منظمة United Nation Environment program (UNEP) الدعم للإدارة البيئية في الأهوار منذ عام 2004 بدأ العمل في مشروع UNEP المسمى دعم الإدارة البيئية في الأهوار العراقية في شهرآب من عام 2004 بهدف الإستجابة إلى أولويات العراق في منطقة الأهوار بطريقة سليمة بيئياً في فترة ما بعد النزاع. تضمنت الأولويات متابعة نوعية المياه واحتياجات الإدارة في الأهوار لصون صحة الإنسان ووسائل العيش والنظام البيئي، ولتوفير مياه شرب وشروط صحية آمنة. كانت هناك حاجة للقيام بتدخلات سليمة بيئياً للإيفاء باحتياجات السكان وكذلك الأشخاص النازحين العائدين حديثاً في هذه المنطقة ذات النظام البيئي المتضرر .لذلك كان هدف مشروع UNEP دعم الإنعاش والإدارة المستدامة للأهوار العراقية عن طريق تسهيل عملية بناء الإستراتيجيات ورصد ظروف الأهوار ورفع قدرات صانعي القرار العراقيين وتوفير المياه والشروط الصحية وخيارات إدارة الأراضي الرطبة على أساس ريادي وباستخدام تقنيات سليمة بيئياً.

مع إهتمام خاص بإدارة النظام البيئي والتنوع الحيوي، يضم مشروع برنامج الأمم المتحدة نشاطات تهدف الى تحسين عملية إدارة وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بنوعية المياه والتنوع الحيوي وتحليل الصور الفضائية وتحليل خيارات إدارة الأهوار، والتي تصب كلها في مجال دعم عملية تطوير خطط الإدارة ولكنها لا تهدف الى تكوين خطط إدارة محددة. مثلت شبكة معلومات الأهوار Marshlands Information Network (MIN) ونظام رصد الأهوار العراقية Iraqi Marshlands observation system (IMOS) أحد البرامج المهمة في هذا الإطار، الى جانب العديد من ورشات العمل والاجتماعات المعلوماتية، كذلك تم تنفيذ مشروع ريادي مشترك لإنعاش الأراضي الرطبة في هور الجويبر Al-Jweber Marsh (مع مركز إنعاش الأهوار العراقية Center (CRIM of Restoration Iraqi Marshes ومشروع ريادي لتقييم جدوى استخدام المياه من المصب العام، سيكون لنتائج جميع هذه النشاطات دور فعال ومفيد في توفير المعلومات لعملية التخطيط لإدارة الأهوار.

لقد تضمن برنامج إنعاش الأهوار Iraqi Marshes Restoration Pragram (IMRP) الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United State Agency for International Development (USAID) للفترة2003 - 2006 نشاطات تعلقت بالإدارة المائية والرصد البيئية وأطر التخطيط الوطني والمحلي وبناء القدرات. ركز برنامج المتابعة التابع لوكالة USAID والمسمى برنامج الإنعاش الزراعي في العراق (ARDI) Agriculture Reconstruction & Development program for Iraqعلى جوانب التخطيط وصحة وإنتاجية الحيوانات وإنتاج المحاصيل والارواء، تضمن البرنامج كذلك جزءاً خاصاً بالرصد الحيوي ولكن لم يتم تنفيذ خطط إدارة بالنتيجة. على كل حال فأن الخطط أعلاه فقط اعتبرت ذات صلة بما يكفي لتقييمها بالتفصيل، حيث نقدم أدناه عملية تقييم لها مع تركيز خاص على إدارة التنوع الحيوي والنظام البيئي.

لم يتمخض عن المبادرات أعلاه خطط إدارة محددة كتلك التي يمكن أن تتطلبها عملية إدارة منطقة محمية ما، أو حتى موقع تراث عالمي مستقبلي في الأهوار. إنّ المبادرات التالية المحددة لتخطيط إدارة الأهوار أنتجت بالفعل خطط إدارة ولذلك فهي بشكل خاص ذات صلة بالدراسة الحالية:

* الخطة الرئيسة لمجموعة عدن الجديدة للإدارة السليمة للمصادر المائية في منطقة الأهوار (New Eden Group,

* خطة إدارة موقع رامسار العراقي في هور الحويزة.

* خطة إدارة المحمية الوطنية لأهوار ما بين النهرين (New Eden Project for Integrated Water Resources)

* الإدارة لغرض التغيير .حاضر ومستقبل أهوار جنوب العراق(Canada-Iraq Marshlands (CIMI) Initiative)

من المهم أن نذكر أنّ أي من هذه الخطط لها غاية من إعدادها وضع خطة إدارة موقع للتراث العالمي يهدف الى صون وتقديم القيمة الإستثنائية العالمية المحتملة للأهوار ككل. على العكس فإنّه سوف يكون من غير الواقع أن نفترض بأنّ أي من تلك الخطط المدرجة أعلاه يمكن أن تستخدم كخطة لإدارة موقع تراث عالمي مستقبلي. لذلك فأنّ هدف التحليل الذي نجريه أدناه هو تحديد المساهمات الممكنة من هذه الخطط المنفردة في إدارة الأهوار وللحصول على فهم عام عن الإدارة الحالية والحديثة لعملية الصون في هذه المنطقة، وليس الهدف هو تحديد طرق مختصرة لغرض تبسيط عملية التخطيط الضروري للإدارة هناك.

الخطة الرئيسة لعدن الجديدة

تم وضع الخطة الرئيسية لعدن الجديدة أو الإدارة الملائمة للمصادر المائية في الأهوار بالنيابة عن وزارات البيئة والمصادر المائية والبلديات والأشغال العامة وذلك من قبل فريق من المستشارين المحليين والعالميين بمشاركة المعهد العراقي /منظمة طبيعة العراق وفريق عدن الجديدة فضلاً عن مستشارين مستقلين. ان الغرض منها هو مساعدة صانعي القرار العراقيين من خلال توفير المعلومات ووسائل التحليل السليمة والتي يمكن بواسطتها الوصول الى خيارات منطقية فيما يتعلق بتوزيع مصادر المياه وقرارات الإدارة البيئية. ينبغي أن نذكر بأنّ الخطة الرئيسة لعدن الجديدة لا تهدف لأن تمثل خطة تنمية أو خطة إدارة بحد ذاتها. يوضح الكتاب رقم 6 من المجلد رقم 2 من الخطة بأنّ خطة عدن الجديدة للتنمية السليمة للمصادر المائية في جنوب العراق ركزت على توفير المعلومات الفنية وأدوات صنع القرار لتمكين عملية وضع خطة إنعاش وتنمية لمنطقة الدراسة. يتضمن الكتاب العناصر ذات الأهمية الحيوية والحرجة المرتبطة بعملية الإنعاش البيئي وتوزيع المياه .على كل حال فأنّ فريق عدن الجديدة لا يمكنه في الحقيقة كتابة خطة التنمية نفسها، فضلاً عن عملية التحليل الفني فأنّ هناك حاجة الى عملية إتخاذ قرار سياسي وتشاركي. لا يمكن إلاّ لصناع القرار في الحكومة العراقية تنفيذ هذه العملية. لذلك فأنّ الخطة الرئيسة هي ليست خطة بالمعنى العام إنمّا هي أداة لصنع القرار والتخطي. ولم تهدف الخطة حصرياً الى إدارة النظام البيئي والتنوع الحيوي ولكنها هدفت الى إتباع منهج شامل وسليم لمتابعة المسائل المتعددة في وقت متزامن. أنّ المسائل المتابعة تتضمن تحسين كفاءة إستخدام المياه والإنعاش البيئي والتعزيز الإقتصادي والتحكم بالفيضانات وبناء المجتمعات للناس العائدين.

لا تتضمن الخطة الرئيسة لعدن الجديدة خطة محددة حول إدارة النظام البيئي أو التنوع الحيوي في أيّة منطقة معينة من الأهوار، ولكنها تحلل إطار المجال الذي يمكن لموقع تراث عالمي مستقبلي في الأهوار أن يمارس وظيفته داخله. لذلك فأنه ليس جميع المعايير المطورة أعلاه هي قابلة للتطبيق في هذه الخطة.

1- وصف المنطقة المستهدفة وقيمتها :تمتد منطقة الدراسة للخطة الرئيسة لعدن الجديدة على مساحة 40000 كم مربع من الأهوار السابقة والحالية في محافظات البصرة وميسان وذي قار في العراق. يصف الكتاب رقم 1 من المجلد رقم I من الخطة الرئيسة لعدن الجديدة المصادر المائية والجوانب المناخية والجيولوجية والمائية لهذه المنطقة وبما يشمل مساقط المياه لأسفل نهر دجلة، ونهر الفرات، ونهر الكرخة. يصف الكتاب رقم 4 من المجلد

ذاته الأهوار فيما يتعلق بحالتها السابقة والراهنة (قبل عام 2006) يضم هذا الكتاب معلومات ترتبط بقيم النظام البيئي والتنوع الحيوي والتي هي ذات الصلة الأكبر بالقيم الإستثنائية العالمية الطبيعية المحتملة للأهوار في أيّة عملية ترشيح للتراث العالمي في المستقبل. يوفر الكتاب بيانات عن فترة ما بعد إعادة الغمر حول قياسات نوعية المياه غير الحيوية وتراكيز كلوروفيل من بعض الأهوار.

يذكر الكتاب أنواع الأحياء ويوفر لمحات عامة عن توزيع المجتمعات النباتية والموائل وبصورة رئيسة بين عامي 2004 و 2006، كما يعطي معلومات متقطعة حول الضغوط والمهددات ولكنه لا يقيمها من حيث أولوية الصون. أنّ هذا يصح كذلك بالنسبة للمعلومات الخاصة بالأنواع (وهي معلومات مستقاة غالباً من عمليات المسح السابقة لمشروع مناطق التنوع الحيوي الرئيسة وعمليات المسح التي أجراها المؤلفون أنفسهم) وهي معلومات تخص اللافقاريات والأسماك والطيور واللبائن والبرمائيات والزواحف.

الطيور وأهميتها كمصدر بروتيني للصيادين المحليين وكمصدر جذب للسياحة البيئية في المستقبل، ولكنها لا تذكر أيّة قيمة تنوع حياتي متأصلة لأنواع طيور الأهوار. كما كانت هناك مناقشة لحالة الصون لطيور الأهوار لكنها كانت عامة وغير دقيقة (على سبيل المثال تضمنت معلومات بأن عدد أنواع الطيور المتكاثرة المتوطنة في الأهوار هو 11 نوعاً أو أنّ عددها كان كذلك في السابق). كانت المعلومات عن اللبائن مقتبسة بشكل رئيسي من (Scott(1995 ولم تتم دراسة حالة اللبائن والبرمائيات والزواحف لفترة ما بعد إعادة الغمر. على أية حال فقد شخص هور الحويزة على انه ملجأ محتمل للبائن.

نوقشت بعض التفاعلات الممكنة التي تضفي الإستقرار على الوفرة الواطئة نسبياً من أنواع الأسماك ذات قيمة الصون والقيمة الإقتصادية العالية (مثل *Mesopotamichthys sharpeyi*) في القسم الخاص بالأسماك وإعادة تكوين خزين الأسماك.

هناك جزء كبير من الأقسام المتعلقة بأنواع الأحياء إحتلته عمليات تحليل إحصائي عن تنظيم المجتمعات (والذي يصف كيفية إرتباط تواجد الأنواع المنفردة مع تواجد الأنواع الاخرى ومع العوامل غير الحية) وكذلك احتلته اشكال ترسم مقياسين من مقاييس التنوع الحيوي (Shannon diversity species number) ضد أحدهما الاخر، وقد فسرت من قبل المؤلفين بشكل يعكس إنعاش المجتمعات على امتداد الفترة بين عامي 2005 - 2006.

ليس من الواضح من خلال الخطة فيما لو كانت هذه التحليلات الإحصائية قد هدفت الى الإجابة عن أسئلة محددة -ذات صلة بإدارة صون الأهوار، ولا الطريقة التي يمكن من خلالها لنتائج التحليل أن تستخدم لوضع أولويات الإدارة أو التخطيط لاتخاذالإجراءات. نستنتج بأنّ الخطة الرئيسة لعدن الجديدة توفر بعض المعلومات حول النظام البيئي وأنواع الأحياء في الأهوار ولكن المعلومات الجديدة بهذا الخصوص كانت محدودة، كما أنّها لا توفر تقييماً لقيم التنوع الحيوي أو النظام البيئي يمكنه أن يوفر معلومات يعتمد عليها في عملية تخطيط الإدارة لأي موقع تراث عالمي مستقبلي. أنّ هذا لا يعد مفاجئاً لكون التركيز الأساسي للخطة كان على الإدارة السليمة للمصادر المائية.

2- الرؤية وأهداف الإدارة: لم تعبر الخطة الرئيسة لعدن الجديدة عن رؤية واضحة لأن هدفها هو دعم صانعي القرار في إدارة الأهوار الجنوبية بشكل عام. على كل حال فأنّ حقيقة كون أربعة من بين الإستنتاجات الستة المقدمة في الملخص التنفيذي للمجلد رقم 0 ركزت على جدوى وفوائد عملية إنعاش الأهوار تقترح بأن الهدف الإجمالي من التقرير هو تعزيز عملية إنعاش الأهوار. يبدو من خلال المجلدات رقم 0 و1 و 2 من الخطة الرئيسة لعدن الجديدة بأنّ عملية الإنعاش لا ينظر اليها بدرجة كبيرة كوسيلة لتحقيق أهداف إجتماعية-إقتصادية وبيئية أخرى كما حددت سابقاً من خلال السياسة الوطنية، ولكن بدلاً عن ذلك كان ينظر إليها كهدف بحد ذاته. إنّ هذا يعني بأنّ الخطة لم تكن مدفوعة بأهداف محددة لإدارة الصون أو الإدارة الإقتصادية-الإجتماعية.

يحتوي الكتاب رقم 6 والذي يتعامل مع فوائد عملية إنعاش الأهوار على أقسام حول الفوائد التي تتعلق بإدارة المياه والمغذيات والتربة والتلوث، الى جانب قسم قصير وعام جداً حول الفوائد المرتبطة بعملية إعادة تكوين الموائل. لم يتم تقديم أية أهداف محددة مرتبطة بالنظام البيئي أو التنوع الحيوي في هذا السياق، وقد ذكر بأن هناك عائلتين من الأسماك التي توقعت الخطة عودتها الى الأهوار (Sisoridae وCichlidae) لم تكن متواجدة في الأهوار تأريخياً.

3- دعم المعنيين: لما كان القصد من الخطة الرئيسة لعدن الجديدة هو أن تكون أداة فنية لصنع القرار وليس خطة فعلية لإدارة الموقع ولم تكن هناك حاجة للقيام بإستشارات مكثفة عند كتابتها. على كل حال فقد إشترك عدد كبير من الخبراء المحليين من الوزارات والمنظمات غير الحكومية والأكاديميين في إعدادها.

4- الإطار المنطقي للخطة: لما كانت هذه الخطة هي ليست للإدارة او التنمية فأنها لا تضع أهدافاً ولا تتبع منهجاً اطارياً منطقياً.

5-نوعية الأهداف: لا تستند الخطة الرئيسة لعدن الجديدة على أهداف مذكورة بشكل صريح على الرغم من أنه يبدو أنّ هناك هدف ضمني هو تعزيز عملية إنعاش الأهوار.

6-الممارسات الفضلى : يحتوي الملخص التنفيذي الذي يتضمنه المجلد رقم 0 من الخطة على التزام واضح بأفضل الممارسات العالمية، تم إنتاج جميع التصاميم باستخدام طرق إحصائية مثبتة مقبولة بصورة شائعة من قبل المجتمعات المهنية والأكاديمية في التخصصات المناسبة المتعلقة بالهندسة والإقتصاد والبيئة. من أجل ضمان سهولة التنفيذ إستخدم أعضاء المشروع التقنيات المعيارية الجاهزة المتوفرة على نطاق واسع.

بالنتيجة يمكن للمسؤولين والباحثين العراقيين أن يجمعوا بيانات إضافية وأن يستخدموا التحليلات الموصوفة لغرض تكوين نتائج جديدة تحت الظروف المتغيرة وبدون صعوبة. على الرغم من أنّ أهمية تحليلات المجتمعات الإحصائية لأنواع الحيوانات والنباتات والتي إستخدمتها الخطة بالنسبة لعملية التخطيط للصون تبدو محل جدل إلاّ أنّ الخطة تبدو على العموم منسجمة مع أفضل الممارسات العالمية.

7-ترسيم الحدود :لا تقترح الخطة الرئيسة لعدن الجديدة منطقة محددة لإدخال طرق الإدارة عليها ولكنها حددت ببساطة منطقة دراسة تنطبق عليها النتائج التي خرجت بها الخطة.

8-التوعية بإطار الخطة :إنّ الخطة الرئيسة لعدن الجديدة هي بشكل أساسي عبارة عن وثيقة فنية ليست لها إهتمامات بالجوانب التشريعية والسياسية والمؤسساتية لإدارة الأهوار. على كل حال فأن بعض عمليات المناقشة عن البنى التحتية تتضمن كذلك معلومات عن الميزانيات والكلف، ويتضمن الكتاب رقم 6 من المجلد رقم II مناقشة عن الإتفاقيات العالمية الممكنة التي يمكن للعراق الإنضمام اليها لتعزيز عملية إدارة الأهوار.

9-التطبيق :طبقاً لما تقوله الخطة الرئيسة لعدن الجديدة نفسها فأنّها مجرد وسيلة هناك حاجة لمتابعتها وليس لتنفيذها خلال عملية صنع القرار. بعد إتّباع هذه الخطوة المنطقية فأنّ الخطوة اللاحقة هي وضع خطة للإنعاش والتنمية لمنطقة الدراسة.

إنّ الخطة الرئيسة لعدن الجديدة هي وسيلة فنية لدعم القرار والتي تعزز كذلك عمليات إعادة غمر وإنتعاش الأهوار. ليس من ضمن أهداف تقريرنا هذا تقييم صحة التصاميم المائية والتنبؤات المتضمنة في الخطة، على الرغم من أنّ مثل هذا الاستعراض المستقل للدراسات المائية يبرر بالتأكيد القدر الكبير من الإستثمار المبذول في متابعته (وضع وتنفيذ خطة لإنعاش وتنمية الأهوار). أنّ مثل هذا الإستعراض يمكن أن يكون أسهل بسبب مرور فترة زمنية أطول الآن على عملية إعادة الغمر للأهوار وهو ما يمكن ان يستخدم في مراجعة تنبؤات الخطة.

أنّ المساهمة المحددة للخطة الرئيسة لعدن الجديدة في عملية التخطيط لإدارة موقع تراث عالمي مستقبلي محتمل في الأهوار تتمثل في أنّها توفر سيناريوهات مائية لإعادة غمر الأهوار وإنعاشها، والتي قد تساعد في ترسيم حدود

الممتلك /الممتلكات إستناداً الى الجدوى المائية، وقد تساعد كذلك في توفير المعلومات التي تتطلبها جهود الإنعاش في سياق الترشيح المستقبلي لموقع التراث العالمي .على كل حال فأن تنبؤات الخطة تحتاج الى عملية إعادة تقييم دقيقة في ضوء السنوات التي تلت 2006 وذلك من أجل عدم إستثمار مصادر الإدارة في مناطق تكون فيها عملية الإدارة المستدامة للأهوار غير مجدية من الناحيتين المائية والبيئية.

Dr.Jassim 5